هيئة مكافحة الفساد

التقرير الإعلامي الشهري

أنشطة وفعاليات الهيئة

كانون ثاني 2021

الدائرة الإعلامية – هيئة مكافحة الفساد – 2021/02/04

حاز تولي معالي الأستاذ رائد رضوان مهام منصب رئيس هيئة مكافحة الفساد بداية الشهر الماضي على اهتمام واسع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وانعكس ذلك من حجم الوفود للشخصيات الرسمية والشعبية والمؤسساتية التي زارت مقر الهيئة لتقديم التهنئة والتبريكات بتوليه هذا المنصب، إضافة الى استقبال مجموعة كبيرة من رسائل التهنئة التي وصلت للهيئة من قبل المؤسسات الشريكة على المستوى العربي والدولي التي اكدت على استمرار التعاون والشراكة مع الهيئة.

كما أظهر التقرير الشهري الصادر عن الدائرة الإعلامية في هيئة مكافحة الفساد عن الشهر الماضي جملة الأنشطة والفعاليات التي حققتها الهيئة على أكثر من صعيد، حيث كشف التقرير عن الملفات التي أحالتها هيئة مكافحة الفساد إلى نيابة جرائم الفساد والجهات ذات الاختصاص، وعدد الشكاوى والبلاغات التي وصلت للهيئة، وسط زيادة عدد المتابعين لأنشطة وفعاليات عبر الموقع الالكتروني للهيئة ليصل الى قرابة مليون مشاهدة خلال العام الماضي 2020 حسب تقرير الدائرة الإعلامية.

وأحال معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد خلال شهر كانون ثاني، (4) ملفات إلى النائب العام، في حين استلمت الهيئة خلال الشهر نفسه ما مجموعه (90) شكوى وبلاغ، وأنجزت ما مجموعه (74) شكوى وبلاغ.

ونالت جريمة إساءة استعمال السلطة النصيب الأوفر من مجمل الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال الشهر المنصرم، حيث توزعت الشكاوى والبلاغات بحسب الجرم المشتبه إلى ما يلي: (78) شكوى وبلاغ ضد إساءة استعمال السلطة، (6) ضد الواسطة والمحسوبية، (2) ضد التزوير، و(1) ضد إساءة الائتمان، و(1) ضد الكسب غير المشروع، و(2) عدم الاختصاص.

أما من ناحية القطاعات، فاستلمت الهيئة خلال الشهر المنصرم (49) شكوى وبلاغ ضد القطاع العام، و(29) ضد الهيئات المحلية، و(4) ضد جمعيات، و(2) ضد شركات المساهمة الخاصة، و(2) ضد شركات مساهمة عامة، و(1) لجان، و(3) مجالس.

واستلمت الهيئة (27) شكوى وبلاغ من مجمل الشكاوى والبلاغات المُستلمة خلال الشهر المنصرم عن طريق الحضور الشخصي للهيئة وتسليم الشكوى باليد، فيما حين استلمت (52) شكوى وبلاغ من خلال تطبيقها على الهواتف الذكية، و(4) من خلال المراسلات الرسمية سواء من المؤسسات العامة أو الجمعيات الخيرية أو البلديات أو أي جهة أخرى، و(2) من خلال البريد الإلكتروني، و(2) من خلال الفاكس، و(3) من خلال الرصد الإلكتروني.

كما جرى رفع السرية المصرفية عن (9) ملفات، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين تم رفع السرية المصرفية عنهم نتيجة هذه القرارات (39) شخص، كما تم تنفيذ جولات تفتيشية على (9) جهات خاضعة، وإلى ذلك تسلمت الهيئة (262) إقرار ذمة مالية، وقامت بتسليم (387) نموذج إقرار ذمة مالية.

وفي إطار منفصل أصدرت الهيئة التقرير الأول للمرصد الوطني لمؤشرات الفساد 2020، والذي يوفر للمستخدمين والمهتمين والدارسين مؤشرات إحصائية حول أهم البيانات المتعلقة بعمل هيئة مكافحة الفساد ونيابة جرائم الفساد ومحكمة جرائم الفساد.

خلال شهر كانون ثاني 2020

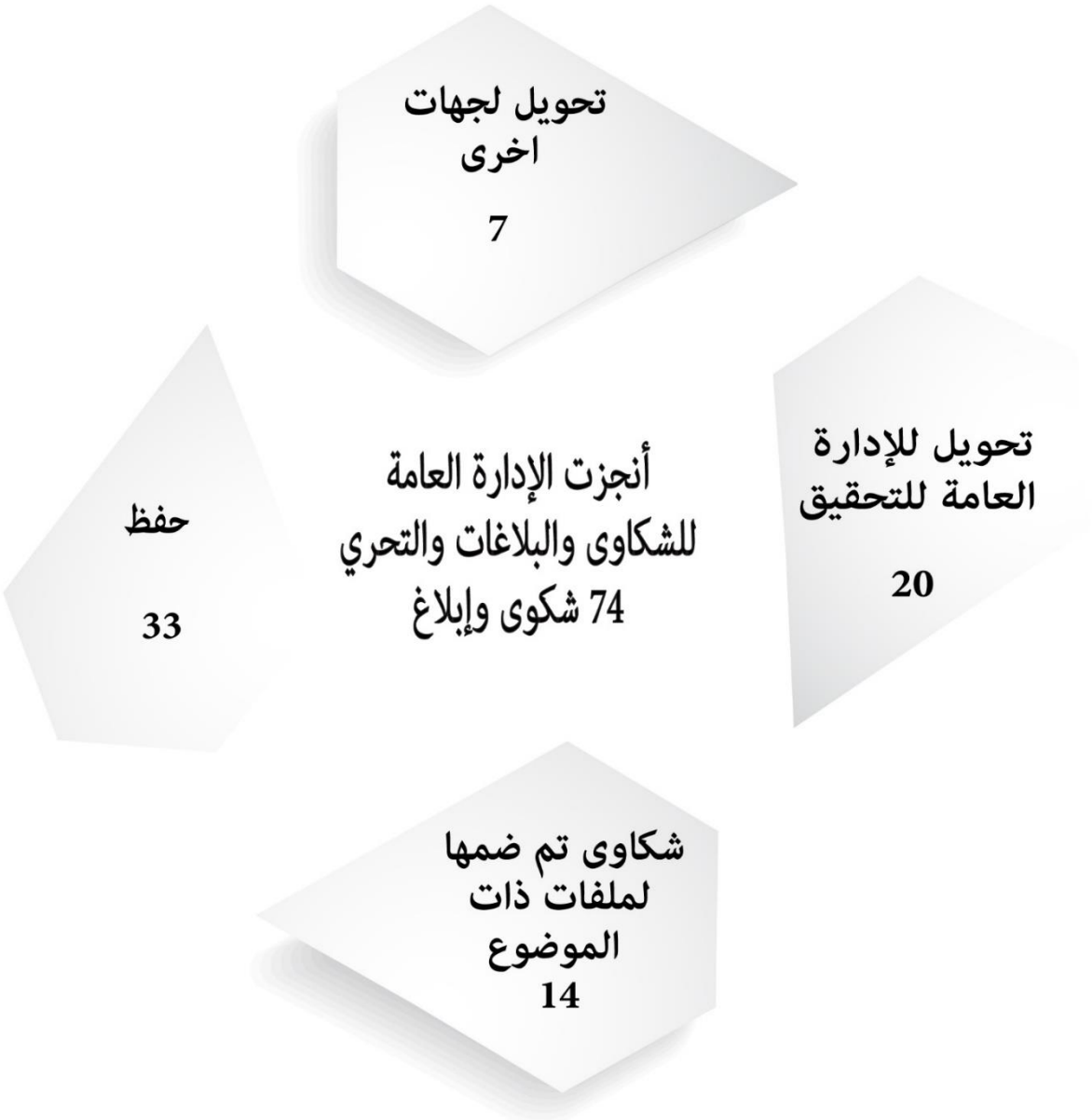

262

إقرار ذمة مالية استلمته الهيئة

387

إقرار ذمة مالية سلمته الهيئة

9

جولات تفتيش ميدانية قامت بها الهيئة

90

شكوى وبلاغ تلقتها الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات والتحري.

49

شكوى وبلاغ ضد القطاع العام

29

ضد الهيئات المحلية

4

ضد جمعيات

3

ضد مجالس

إنجاز

74

ملف

إساءة الائتمان
1
التزوير
2
كسب غير مشروع
1
اساءة استعمال السلطة
78
عدم الإختصاص
2
الواسطة والمحسوبية
6
تصنيف
الشكاوى والبلاغات
المستلمه
وفقاً للجرم المشتبه له

الإدارة العامة للتحقيق:

تسلمت الإدارة العامة للتحقيق في الهيئة خلال شهر كانون ثاني المنصرم ما مجموعه (20) ملف تحقيق أولي، توزعت من حيث القطاعات إلى ما يلي:

الجهة	عدد الملفات
قطاع عام	13
هيئات محلية	4
جمعيات	1
اتحادات ونقابات	1
شركة مساهمة عامة	1
المجموع	**20**

أما من بحسب جرم الفساد، فتوزعت كما يلي، علماً بأن بعض الملفات تحتوي على شبهات بأكثر من نوع من جرائم الفساد:

نوع الجرم	عدد الملفات
اساءة ائتمان	1
واسطة ومحسوبية	1
اساءة استعمال سلطة	11
تزوير	2
التهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية	2
استثمار وظيفي	5
الكسب الغير مشروع	1
عدم الافصاح عن تضارب مصالح	1
عدم الاختصاص	1
المجموع	**25**

فيما **أنجزت** الإدارة ما مجموعه (14) ملف تحقيقي أولي، حيث أحالت (4) ملفات إلى النائب العام، وحفظت (10) ملفات لعدم ثبوت أو توافر أركان لجرائم الفساد.

وتوزعت الملفات المحالة للنائب العام من حيث القطاعات إلى ما يلي:

الجهة	عدد الملفات
قطاع عام	1
هيئات محلية	2
اتحادات ونقابات	1
المجموع	**4**

وحدة الشؤون القانونية:

أبدت الوحدة رأياً قانونياً وملاحظات على بعض التشريعات المحالة من قبل مجلس الوزراء والمتعلقة بمشروع نظام إدارة أموال أراضي الدولة، ومقترح الإطار السياساتي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومشروع ناظم خبراء مراجعة النزاعات، ومشروع نظام المكافآت للموظفين العاملين المشاركين في مجالس إدارة المؤسسات العامة والخاصة.

وحدة حماية الشهود والمبلغين:

استلمت الوحدة خلال الشهر المنصرم 4 طلبات حماية منها طلبين مشتركين يتضمنان نوعين من الحماية وظيفية وشخصية، حيث تم رفض 3 طلبات حماية وذلك لانعدام العلاقة السببية بين الخطر أو الضرر وواقعة الفساد، وعدم وجود أي ضرر أو خطر حقيقي أو محتمل، في حين تم منح حماية احترازية لحين استكمال حيثيات الملف وإبداء الرأي النهائي.

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات:

تابعت الإدارة العامة للتخطيط العمل على إنجاز الخطط التشغيلية وأدلة إجراءات العمل لكافة إدارات ووحدات الهيئة، وتابعت العمل مع الجامعات لتنفيذ دراستين حول شفافية الانتخابات وسياسة الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية، وتابعت العمل على اعتماد استراتيجية مكافحة الفساد في القطاع الرياضي الفلسطيني، ووضع برنامج لتنفيذ الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد.

الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد:

أصدرت الإدارة التقرير الأول للمرصد الوطني لمؤشرات الفساد 2020، وأعدت الإدارة المسودة الأولى من تقرير تعزيز الحوكمة في عطاءات هيئة الإمداد والتجهيز يتضمن خطة وقائية لها، وتم تنفيذ برنامج تدريبي لمنتسبي الأجهزة الأمنية استهدفت 32 ضابط حول قانون مكافحة الفساد، وبعض الأنظمة المساندة، وشاركت الإدارة في مؤتمر واقع النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني نظمه المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن/ مؤسسة أمان عبر منصة زووم.

الدائرة الإعلامية:

أعدت الدائرة الإعلامية (24) خبر وتقرير صحفي، بالإضافة إلى تصوير (53) نشاط للهيئة، كما صممت (7) بوسترات حول مواضيع مختلفة، بالإضافة إلى إنتاج فيديو حول التقرير الشهري 2020/12، وفيديو حول المساقات الجامعية، وفيديو حول تعبئة إقرارات الذمة المالية، في حين أنجزت الدائرة الإعلامية تقريرها السنوي خلال الشهر الماضي حيث اظهر ان الدائرة نشرت (217) خبر وتقرير صحفي على الموقع الالكتروني الخاصة بالهيئة حيث بلغت عدد الزيارات والمشاهدات للموقع الالكتروني خلال عام 2020، (993674) زيارة في حين بلغ عدد القراءات لأخبار الهيئة ما مجموعة (71280) قراءة.

وحدة العلاقات المحلية والدولية:

أعلنت الوحدة عن انضمام الهيئة إلى مبادرة (**رومانيا** حول التحديات والممارسات الفضلى في عملية الرقابة على تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية)، ومبادرة (**الإكوادور** لتبادل المعلومات حول تفويض الأعضاء بخصوص الوقاية من الفساد)، ويجري العمل على تنفيذ دراسة لاحتياجات الهيئة مع كافة الإدارات العامة في الهيئة وشركائها.

الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات:

شاركت الإدارة بورقة علمية بعنوان " استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد"، وذلك في الندوة العلمية الإقليمية "تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كورونا"، التي نظمتها الهيئة الوطنية المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي أكدت على أن توظيف التكنولوجيا في عمل الهيئة ساهم بتعزيز ثقافة الإبلاغ عن شبهات الفساد وذلك من خلال تطبيق الهواتف الذكية والموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى تمكين الهيئة من القدرة على حماية المعلومات والحفاظ على سرية المشتكين والمشتكى عليهم، بالإضافة إلى تمكين الهيئة من الحفاظ على استمرارية عملها في فترة الوباء العالمي "كورونا"، وتعزيز الوعي وثقافة المواطنين في مواضيع مكافحة الفساد.